الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار
ا/ف للشؤون القانونية والأرشيف والنشر
مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الجمعة 24 مارس 2017.

انعقدت بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس تتمة الجلسة الثانية والعشرون لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014-2017 وذلك يوم الجمعة 24 مارس 2017 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاّوتي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيّدات والسادة : يوسف بن عثمان ونبيل السويسي نائبا رئيس الجامعة، **منير عياري** نيابة عن عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، **لطفي البيطري** عميد كلية العلوم بتونس، **احمد المحرزي** عميد كلية الطب بتونس، **الهادي الطرابلسي** عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، **حاتم الزنزري** مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، **بدر الدين بن هندة** مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، **المعز الشفرة** مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، **رشاد بن حسن** مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، **فتحي دخيل** مدير المعهد العالي للإعلامية، **حليمة المحجوبي** مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، **عماد بن عمّار** مدير معهد بورقيبة للغات الحية، **أنيس البنزرتي** مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، **كريم بوقطف** نيابة عن مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس **وعلي بوعتور** نيابة عن مدير معهد باستور.

كما حضر عن ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين السيد **رضا بن الشيخ** (المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس)

وحضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين السيدتان والسيدان: لطيفة بو ليلة الزغلامي (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس) **وايمان البودالي** (المعهد العالي للاعلامية) **ومحمد طه البناني** (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس) **وخالد الصالح** (المعهد التحضيري للدراسات التحضيرية بتونس).

وحضر عن ممثلي الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيدة **ليلى قلوز** وعن ممثلي الطلبة الآنسة **رانية زغدودي**.

وقد تغيّب عن الحضور **السّيدات والسّادة: عبد الحق بن يونس** مدير معهد البحوث البيطرية،**عائدة بور تبين ومهدي طريفة وشهاب بودن ومحمد السوسي** ممثلو الأساتذة والأساتذة المحاضرين **وسلمى خالد** ممثلة الأساتذة المساعدين **وفارس مبروك والطاهر بياحي** ممثلا الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تغيب عنها السادة خليفة الحرباوي ممثل الإطار الإداري والفني **ويوسف الحسناوي** ممثل العملة و**أحمد السليماني** ممثل الطلبة.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحّبا بالحاضرين، مذكرا بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

I. مناقشة مشروع الأمر الخاص بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008، المتعلق بانتخابات الهياكل البيداغوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

II. متفرقات.

I – مناقشة مشروع الأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008، المتعلق بانتخابات الهياكل البيداغوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.:

أشار رئيس الجامعة إلى ما تم تداوله خلال الجلسة الأخيرة لمجلس الجامعات والبيان الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار مشروع تنقيح وإتمام الأمر المتعلق بانتخاب الهياكل البيداغوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث، بتاريخ 21 مارس 2017.

وذكّر في هذا الصدد انه تم تعميمه على رؤساء المؤسسات وأعضاء المجالس العلمية ومجلس الجامعة للنظر وإبداء الرأي.

وقد بيّن أعضاء المجلس، كلّ حسب المؤسسة التي ينتمي إليها، مواقف المجالس العلمية والمدرسين عموما والمتمثلة في ما يلي:

1- من حيث الشكل:

اعتبر أعضاء المجلس أن البيان غير مصادق عليه من الجهة التي أصدرته (الوزارة، مجلس الجامعات،..) وورد في صيغة اتفاق حول مجموعة من النقاط بعد تقييم التجربتين الانتخابيتين والحال انه لم يتم تقديم أي تقرير يبين ايجابيات وسلبيات العملية الانتخابية منذ 2011 كما انه لم يتم الاتفاق حول ما جاء فيه إنما تم التشاور دون الوصول إلى موقف نهائي.

وعلى هذا الأساس عبروا عن تمسكهم بموقف المجالس العلمية الذي تم التصريح به خلال جلسة مجلس الجامعة بتاريخ 14 مارس 2017 والمتمثل في رفض المشروع لاعتبارات تمس الشكل

والمضمون واقترحوا مزيد النظر فيه والعمل به في الدورة الانتخابية المقبلة مؤكدين على ضرورة إدراجه ضمن أعمال لجان الإصلاح.

وأشار أغلب أعضاء المجلس إلى ضرورة مراعاة الظروف التي تعيشها المؤسسات والمتمثلة في الإعداد لامتحانات آخر السنة وتجنّد إطار التدريس والإطار الإداري لإنجاحها إضافة إلى ضغط الوقت وكثرة الاجتماعات حول نفس المسالة معتبرين انه تم الحسم فيها بالرفض خلال اجتماع مجلس الجامعة المذكور.

2 - من حيث المضمون:

أشار أعضاء المجلس إلى انه في حال تمسك سلطة الإشراف بتطبيق ما جاء في المشروع عموما وفي البيان المشار إليه أعلاه فان ملاحظاتهم حوله تتمثل في ما يلي:

نقطة1 و2: "تقديم برنامج انتخابي من قبل المسؤول المترشح لرئاسة الجامعة او المؤسسات وانعقاد جلسة عامة لمناقشة البرامج الانتخابية للمترشحين"

لم يبد أعضاء المجلس أي ملاحظات حولها معتبرين أنها تساهم في توضيح مقروئية الجامعة ومؤسساتها للفترة القادمة وتكرس مبدأي الكفاءة والشفافية مؤكدين أن منصب رئيس المؤسسة ليس امتيازا بقدر ما هو مسؤولية تتطلب القدرة على التسيير والعمل ضمن فرق متوافقة حول هدف أساسي هو مصلحة المؤسسة التي ينتمون إليها.

نقطة 3 : " إمكانية سحب الثقة من المسؤول المنتخب"

رفض أعضاء المجلس هذه النقطة بسبب ما يمكن أن تسببه من إضرار بسير العمل في المؤسسات نظرا لغياب الإجراءات المتعلقة بسد الشغور في حال سحب الثقة من المسؤول المنتخب، مشيرين إلى ضرورة ضبط "إمكانية سحب الثقة" في عدد معين من الأعضاء ووفق مدة محددة وعلى هذا الأساس تم اقتراح شرط اعتماد موافقة ثلثي الأعضاء على سحب الثقة من المسؤول المنتخب بعد سنة من مباشرته لمهامه.

النقطة 4: "حق الترشح للأساتذة المساعدين لرئاسة مؤسسة بأقل من 5 مدرسين قارين صنف أ"

أثارت جدلا كبيرا حول جدوى اعتماد 5 مدرسين قارين صنف "أ" والحال أن عددا كبيرا من المؤسسات لا يتوفر فيها هذا الصنف معبرين عن ضرورة تشريك المدرسين صنف "ب" وبقية الأصناف، مؤكدين على ضرورة إلغاء الفصل بين صنفي المدرسين "أ" و"ب" وتعويضه بالاقدمية في الرتبة في هذه الحالة.

نقطة 5: " الفصل بين انتخاب أعضاء المجلس العلمي ورئيس المؤسسة"

لاحظ أعضاء المجلس أن ما جاء في هذه النقطة يكرّس الفصل بين المترشحين للعملية الانتخابية صلب المجالس العلمية ومجلس الجامعة ويمهد لعدم التوافق بين الهياكل البيداغوجية ويطرح إمكانية

رفض الهياكل لرئيسها المنتخب وإضعاف دوره أمام المجلس الذي يرأسه (الأعضاء بإمكانهم سحب الثقة من رئيس المجلس في حين انه لا يملك إمكانية حلّ المجلس).

ورغم موقف أعضاء المجلس الرافض جزئيا أو كليا لما جاء في النقاط المذكورة إلا أنهم وضعوا عددا من المقترحات في حال اعتمدت سلطة الإشراف العمل بالنص الجديد خلال هذه الدورة الانتخابية وتتمثل في ما يلي:

- اعتماد تدرج في العملية الانتخابية للهياكل البيداغوجية يتمثل في: انتخاب رؤساء الأقسام ثم مديري الدراسات ثم أعضاء المجالس العلمية ورؤساؤها ثم أعضاء مجلس الجامعة ورئيسه.
- إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للمؤسسات وفتح خطط جديدة لخلق توازن في عمل فريق المؤسسة وفي توزيع الأدوار.

أما في خصوص الجزء الثاني من البيان الذي يرتكز على فرضيتين حول انتخاب رئيس المؤسسة فقد ابدي الحاضرون الملاحظات التالية:

نقطة أ: " انتخاب رئيس المؤسسة بالاقتراع المباشر في دورتين من قبل جميع المدرسين القارين والتصريح بمرور المترشحين الاول الى الدورة الثانية في حال عدم حصول أيّ منهم على الاغلبية المطلقة ويتم في الدورة الثانية انتخاب رئيس المؤسسة بأغلبية نسبية"

أبدى أغلبية الأعضاء عدم موافقتهم على ما جاء في هذه النقطة والمتمثل في انتخاب رئيس المؤسسة من قبل جميع المدرسين القارين وتساءلوا عن الجدوى من الاقتراع المباشر عوض الاقتراع عن طريق أعضاء المجلس وعن طريقة الانتخاب عبر دورتين.

نقطة ب: انتخاب رئيس المؤسسة في دورة واحدة من قبل أعضاء المجلس العلمي من إطار التدريس المنتخب (صنف أ و ب ورؤساء الأقسام) على أن يكون المترشحون لرئاسة المؤسسة من غير أعضاء المجلس العلمي"

اقترح أعضاء المجلس في هذا السياق مزيد النظر في أسبقية انتخاب رئيس المؤسسة وأعضاء المجلس العلمي وعموما فقد انقسمت آراء الحاضرين إلى موقفين:

1- رفض كلي لما جاء في البيان وللمشروع عموما من قبل المجالس العلمية بكلية الطب بتونس وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس وكلية العلوم بتونس والمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار ومعهد باستور والمعهد العالي لعلوم وتقنيات الصحة بتونس.

2- رفض جزئي لعدد من المسائل الواردة في البيان واقتراح تعديلات من قبل المجالس العلمية لكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس والمعهد العالي للإعلامية.

وبعد النقاش حول ما تم طرحه من آراء قصد الخروج بموقف موحد تم الاتفاق على نقطتين:

الاولى : رفض كلي للمشروع شكلا ومضمونا واقتراح العمل بالنص الحالي مع إمكانية إضافة تعديلات عليه (البرنامج الانتخابي والجلسة العامة الانتخابية وتشريك جميع المدرسين الباحثين القارين).

الثانية: في حال تمسكت هياكل الإشراف بتطبيق هذا المشروع بناء على تفاوت مواقف المجالس العلمية في بقية الجامعات وتم دفع الهياكل العلمية للعمل به فان أعضاء المجلس يرفضون عددا من النقاط الواردة في هذا البيان ويقترحون الأخذ بعين الاعتبار لكل المقترحات التي تم وضعها في إطاره.

II متفرقات:

1 - مطلب تحويل وحدة بحث إلى مخبر بحث:

عرض على أنظار المجلس مطلب تحويل وحدة بحث "القانون البنكي والمالي وقانون الأعمال" إلى مخبر بحث يحمل نفس التسمية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. وبعد المناقشة تمت الموافقة على هذا المطلب.

ورفعت الجلسة على الساعة الحادية عشر والنصف قبل منتصف النهار.

مقرر الجلسة :

الكاتب العام للجامعة

أسامة الدشراوي

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاّوتي